# وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

## قرار وزارى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٦

**رئيس قطاع التجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٥/١٢/٢١ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٢/١٢ ؛

**قـــرر :**

**مادة ١** - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٣٧٤٥٠٠ ج (فقط مليون وثلاثمائة وأربعة وسبعون ألفًا وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٧٢٩٣٩١ ج (فقط سبعمائة وتسعة وعشرون ألفًا وثلاثمائة وواحد وتسعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٦٤٥١٠٩ ج (فقط ستمائة وخمسة وأربعون ألفًا ومائة وتسعة جنيهات لا غير) .

**مادة ٢** - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٢/١٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

**لواء/ أسامة مازن**